

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2017

موضوعاتي من تدي: الإزسان وحقوق الإعاقة

يقترح المنتدى الموضوعاتي لحقوق الإنسان إدراج التوصيات التالية في الإعلان الختامي للمنتدى العلمي لحقوق الإنسان

نريد أن نعيش في عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار، خال من الحروب والاحتلال والاضطهاد والإرهاب، نريد أن نعيش في عالم تسوده مبادئ العدل والإنصاف، خال من الاستبداد الاستعباد،

نريد أن نعيش في عالم تسوده مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، خال من الإقصاء وكل أشكال التمييز،

نريد أن نعيش في عالم تكون فيه كل الحقوق لكل الناس، خال من كل أشكال الحواجز التي تحول دون ممارسة هذه الحقوق على قدم المساواة وبدون تمييز، ولكي يتحقق ذلك لابد من:

أولاً، الآليات الدولية لحقوق الإنسان والإعاقة:

- وضع برامج لتطوير قدرات الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني بخصوص التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- دعم اللجنة المعنية بخصوص الأشخاص المعاقين من الناحية التقنية ومن ناحية الموارد البشرية .
- تطوير برامج في إطار التعاون الدولي لدعم تنفيذ توصيات ذات الصلة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.
- إنشاء هيئات الرصد الوطنية وفق معايير باريس وتكييف الموجود منها مع هذه المعايير ومع أحكام المادة ٣٢ من الاتفاقية.
- الحرص على أن تكون اللجان ما بين وزارية مكلفة بتنفيذ الاتفاقية مكونة من كوادر أو أطر متمكنة ومتخصصة وأن تشتغل بمقاربة أفقية للإعاقة.
- إدماج الأبعاد المتعلقة بالحقوق الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة في عمل كل اللجان التعهدية (دلائل ترشيديه - دراسة تقارير- توصيات- إلخ...).
- تكليف مقررين خاصين في حقوق معينة حسب درجة الانتهاك مع العمل على تفعيل مهام المقرر الخاص بخصوص الولوج الشامل.
- دعوة الآليات الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير مؤشرات ذات الصلة بأهداف الألفية تدمج في كافة أدوات وأساليب عملها.
- مراعاة ولوج الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية والبصرية بكافة الوثائق وأدوات عمل هذه اللجان.
- الأخذ بعين الاعتبار كل قضايا المرتبطة بالترجمة واعتماد لغة الإشارة كلفة أساسية في المنظمات الدولية.

ثانياً، السياسات والبرامج الإنمائية

إن مسألة الإعاقة والقضايا المرتبطة بها لن تسيير في منحى إيجابي إلا إذا قامت السلطات العمومية بإدماجها في مختلف سياساتها العمومية في إطار نظرة شمولية ومتكاملة غير موسمية.

ولا يمكن لهذه السياسات العمومية، بعد صياغتها، أن تؤتي أكلها إلا إذا كانت مدعومة بالموازنات الضرورية لتنفيذها من خلال ميزانية الدولة أو الجماعات المحلية.

ويقتضي واقع الحال أن تبنى هذه السياسات العمومية المتعلقة بقضايا الإعاقة على ثلاث مستويات :

- المستوى المحلي
- المستوى الجهوي
- المستوى القطري

وذلك من خلال:

1. بلورة سياسات دولية إقليمية ووطنية تعتمد النموذج الاجتماعي المبني على حقوق الإنسان تقوم على ما يلي :

- مؤشرات واضحة ودقيقة تعتمد تجربة مجموعة واشنطن
- إشراك فعلي للأشخاص المعاقين ومنظماتهم
- تخصيص ميزانيات وموارد بشرية المتخصصة
- مقارنة دامج عرضانية
- إدماج الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن الأهداف الإنمائية لما بعد ذلك عبر:
- اعتماد أهداف خاصة تتمركز حول مكافحة أشكال التمييز على أساس الإعاقة
- تطوير مؤشرات أثر لتقييم أثر بقية الأهداف على وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة

إشراك المنظمات الممثلة للأشخاص في وضعية إعاقة في كل عمليات الإعداد والصيغة النهائية

ثالثاً، الولوج الشام

أبرز العناوين الواجب معالجتها في هذا المحور

- الوصول للبيانات المادية الفيزيائية (المباني والمرافق العامة والشوارع)، ويشمل هذا العنوان كافة السياسات والخطط المعمارية، المفهوم الشمولي للمواءمة، البُعد المتصل بالحق في الحركة باستقلالية وكرامة وأمان، تدابير وآليات الرقابة والمتابعة والمُساءلة، خطط وإجراءات رفع الوعي والضغط على الأطراف ذات العلاقة.
 - الوصول للمعلومات بأشكالها وطرق عرضها وتوزيعها المختلفة، حيث يجدر بهذا العنوان معالجة القضايا التالية : تصميم الوثائق والملفات المختلفة ومدى ملاءمتها للجميع، المواقع الإلكترونية، وسائل الإعلام، عرض المحتوى من حيث اللغة المستخدمة ومدى مراعاتها للتفاوت في القدرات الذهنية والحسية والحركية ما بين أفراد المجتمع.
 - استخدام المُنتجات المختلفة، ويشمل هذا العنوان: معايير التصميم العام، البُعد الاقتصادي للتصميم العام للمنتجات، البُعد الحقوقي والتنموي.
 - الوصول والاستفادة من البرامج والخدمات المختلفة، ويشمل : المعايير والخطوات والمؤشرات المُتَّبعة لدى تصميم البرامج والخدمات/ بدءاً بآليات الوصول لها مروراً باستخدامها والاستفادة منها والمشاركة بها وانتهاء بتقييمها بما ينسجم مع متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، شمولية الاستهداف من حيث الحق في الوصول لكافة الخدمات والحقوق ، آليات الوصول بالخدمات للمناطق الأكثر قرباً من تواجد المواطنين ذوي الإعاقة.
 - الترتيبات التيسيرية المعقولة، والتي تنسحب في ضرورتها على مجموعة كبيرة من الإجراءات والآليات والتدابير الإدارية والتنظيمية التي تكفل تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة في الحقوق عامة والمشاركة الحقيقية والفعالة باستقلالية وكرامة.
- وفي هذا السياق، يجدر التنويه بأن هناك بعض القضايا عبر القطاعية التي يجب أن تنسحب في المعالجة على كافة العناوين سالفة الذكر، وهي التالية :

- النوع الاجتماعي.
- الشرائح الأقل حظاً.
- خصوصية الدول النامية
- المبادئ والقيم التي تحكم كافة المُعالجات.
- الفروق الفردية.
- الشمولية.

رابعاً، الإعاقة على أجندة التنمية لما بعد عام 2015

في إطار الاستعداد العالمي لوضع أجندة جديدة للتنمية لما بعد سنة 2015، وفتح مناقشات متعددة الأطراف حول إطلاق جيل جديد من حقوق الإنسان، فإنه من الضروري إقحام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في هذا السياق، وتخصيص حيز مهم لهم في هذه المناقشات لكي لا يتم إقصاؤهم كما يحدث في غالبية الأحيان.

وتمثل هذه الفرصة مفتاحاً هاماً لجعل حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في صلب الاهتمامات الدولية بحقوق الإنسان في شموليتها وجزء لا يتجزأ من منظومة الحقوق التي يجب على كافة الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص المعاقين الالتزام بها.

إن لهذا المحور غايتين :

- الأولى هي القيام بتشخيص للوضعية الحقوقية الحالية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومعرفة مدى إعمال مضامين الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عموماً لصالح هذه الفئة من المواطنين، وخاصة الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين.
- الثانية هي تحقيق بعد استشرافي يمتد إلى ما بعد سنة 2015 ويضع المعالم الضرورية لرسم سياسات واضحة على مستوى الدول لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.